



Measuring and Analyzing the Dynamic Impacts of Financial Policy in Gross Domestic Product - United

States of America Case Study for 1990-2017

قياس وتحليل التأثيرات الديناميكية للسياسة المالية في الناتج المحلي الاجمالي - الولايات المتحدة الامريكية حالة

دراسية للمدة ١٩٩٠-٢٠١٧

* م.د. سلام كاظم شاني الفتلاوي

Abstract : The study examined the measurement and analysis of the dynamic effects of fiscal policy instruments on output in the US economy for the period 1990-2017. Financial policies aim to achieve stable levels of unemployment, prices and economic growth, depending on the use and guidance of the appropriate tool for this goal.

The research started from the hypothesis that the guidance of fiscal policy instruments in accordance with their possible effects to achieve the objectives in the short and long term based on the level of natural output in the economy, as well as the appropriate mix of monetary policy, will make them more effective in addressing the problems of the local economy, Economic growth. The importance of research is to illustrate the dynamic effects of fiscal policy instruments on GDP in the US economy.

The research was based on the method of inductive analysis by analyzing the chronological development of the data of the search variables for a given time series, and then extrapolating the reality and analysis of the economic phenomena and their development during the research period, and then devising the resulting economic effects. To measure the dynamic effects of fiscal policy on output, the ARDL model was used, ie the self-regression of distributed distributions.

One of the main findings of the research, according to the short term, is that the changes in government expenditures have a negative effect. The increase in government spending in the short term can cause competition of the private sector and thus reduce the gross domestic product. It is clear that the increase in tax has a negative negative effect in the short term, as taxes will inhibit the economic incentive of individuals and thus negatively affect output. In the long term, it is clear that an increase in government expenditures will have a positive effect on output over the long term, since the benefits of public projects may be complementary to private sector activity.

Keywords: fiscal policy, static impact, dynamic impact, economic growth.

المستخلص: تناول البحث قياس وتحليل التأثيرات الديناميكية لأدوات السياسة المالية في الناتج، في الاقتصاد الأمريكي للمدة ١٩٩٠-٢٠١٧. إذ تهدف السياسات المالية الى تحقيق مستويات مستقرة من البطالة والاسعار والنمو الاقتصادي، وهذا يعتمد على استخدام وتوجيه الاداة المناسبة لهذا الهدف.

وقد انطلق البحث من فرضية مفادها، أن توجيه أدوات السياسة المالية وفق تأثيراتها الممكنة لتحقيق الاهداف في الاجلين القصير والطويل بالاستناد الى مستوى الناتج الطبيعي في الاقتصاد، فضلاً عن المزيج المناسب من السياسة النقدية، سيجعل منها أكثر فعالية في معالجة مشاكل الاقتصاد المحلي، ومن ثم تعزيز النمو الاقتصادي. وتتمحور أهمية البحث في توضيح طبيعة التأثيرات الديناميكية لأدوات السياسة المالية في الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الأمريكي.

استند البحث على منهج التحليل الاستقرائي، من خلال تحليل التطور الزمني للبيانات الخاصة بمتغيرات البحث لسلسلة زمنية معينة، ومن ثم استقراء الواقع وتحليل الظواهر الاقتصادية وتطورها خلال مدة البحث، ومن ثم استنباط الآثار الاقتصادية الناتجة عنها. ولقياس التأثيرات الديناميكية للسياسة المالية في الناتج، تم استخدام نموذج ARDL، أي الانحدار الذاتي للابطاء الموزع.

ومن أهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث، وفق معالم الاجل القصير، يتضح أن تغيرات النفقات الحكومية ذات تأثير معنوي سالب، إذ أن زيادة النفقات الحكومية في الاجل القصير يمكن أن تتسبب في مزاحمة القطاع الخاص، ومن ثم تخفيض الناتج المحلي الاجمالي. كما يتضح، أن زيادة الضريبة لها تأثير معنوي سالب في الاجل القصير، إذ أن الضرائب ستثبط الحافز الاقتصادي لدى الافراد، ومن ثم التأثير السلبي في الناتج. أما وفق معالم الاجل الطويل، يتضح أن زيادة النفقات الحكومية، سينعكس تأثيرها بشكل ايجابي في الناتج على المدى الطويل، إذ أن منافع المشاريع العامة قد تكون عاملاً مكملاً لنشاط القطاع الخاص.

الكلمات المفتاحية، السياسة المالية، التأثير الساكن، التأثير الديناميكي، النمو الاقتصادي.

المقدمة : أن الغرض الرئيس لسياسات المالية العامة، كأحدى سياسات الاقتصاد الكلي، هو تحقيق مستويات مستهدفة من التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي، إذ أن مسألة الخيار الأمثل، هو كيفية استخدام الأدوات المالية، من أجل الاقتراب قدر الإمكان من المستويات المستهدفة. وبذلك يمكن للحكومة تحقيق الاستقرار في الاقتصاد من خلال استخدام أدوات السياسة المالية للتأثير في مستوى الأسعار ومستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

غالباً ما تكون السياسات المالية مبسطة، لأنها لا تأخذ بالحسبان حقيقتين مهمتين عن الاقتصاد، الأولى، هي أن الاقتصاد يمكن أن يواجه التضخم المستمر، مع ارتفاع مستوى السعر. و الأخرى، هي النمو الاقتصادي على المدى الطويل، إذ يتناقض التأثير الساكن المقارن مع التأثير الديناميكي للسياسة المالية، من خلال التخطيط لآثارها، إذ يوضح التأثير الساكن المقارن اتجاه التوازن، أي الزيادة في ناتج التوازن فقط. وبذلك بنيت النماذج الساكنة على افتراض أن الاقتصاد لا يعاني من التضخم المستمر، و لا يحقق نمواً في المدى الطويل. ويمكن تطوير هذه النماذج، بحيث تكون أكثر إفادة عن طريق إسقاط هذه الافتراضات، إذ يوضح التأثير الديناميكي مسار التكيف الديناميكي، أو الاتجاه الزمني للناتج بعد التوسع المالي، أي عندما يكون الناتج في مكان معين عند كل نقطة زمنية. وستكون النتيجة نموذجاً يأخذ في الاعتبار أن الاقتصاد ليس ثابتاً، إذ أن النموذج الديناميكي، يعمل مع نمو الناتج المحلي الإجمالي المحتمل مع مرور الوقت والتضخم الذي يستمر كل عام، فضلاً عن طبيعة نظام سعر الصرف المعتمد.

مشكلة البحث

تؤدي الاجراءات المالية التي لا تأخذ بالحسبان التأثيرات الديناميكية القصيرة والطويلة الأجل، وفق مستوى الناتج الطبيعي، الى أثار عكسية في الاقتصاد، الامر الذي يعقد من مسألة حل المشاكل الاقتصادية بدلاً من إيجاد الحلول المناسبة لها.

أهمية البحث

تتركز أهمية البحث في توضيح طبيعة التأثيرات الديناميكية للسياسة المالية في الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الامريكي للمدة ١٩٩٠-٢٠١٧.

أهداف البحث

يهدف البحث الى:-

التأصيل النظري للتأثيرات الديناميكية القصيرة والطويلة الأجل للسياسة المالية، فضلاً عن تحليل التطور الزمني لمتغيرات البحث الخاصة بالاقتصاد الامريكي للمدة ١٩٩٠-٢٠١٧. قياس وتحليل التأثيرات الديناميكية للسياسة المالية في الاقتصاد الامريكي.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية، أن توجيه أدوات السياسة المالية وفق تأثيراتها لتحقيق الاهداف الممكنة في الاجلين القصير والطويل، بالاستناد الى مستوى الناتج الطبيعي في الاقتصاد، فضلاً عن المزيج المناسب من السياسة النقدية، سيجعل منها أكثر فعالية في معالجة مشاكل الاقتصاد المحلي، ومن ثم تعزيز النمو الاقتصادي.

منهجية البحث

استند البحث على منهج التحليل الاستقرائي، من خلال تحليل تطور البيانات الخاصة بمتغيرات البحث لسلسلة زمنية معينة واستقراء الواقع الاقتصادي وتحليل الظواهر الاقتصادية وتطورها خلال مدة البحث، ومن ثم استنباط الآثار الاقتصادية الناتجة عنها. ولقياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في البحث، تم استخدام نموذج ARDL، أي الانحدار الذاتي للابطاء الموزع.

المبحث الأول:- الاطار المفاهيمي لديناميكيات السياسة المالية

أولاً:- السياسة المالية - المفهوم - الأهداف

يطلق على الإنفاق الحكومي والضرائب تسمية أدوات السياسة المالية، إذ هما من المتغيرات التي تؤثر في الاقتصاد^(١).

تهدف سياسات المالية العامة، الى تخفيض معدلات البطالة واستقرار الأسعار بما يتفق مع أهداف السياسة العامة. رغم هناك اختلاف كبير حول قدرة صناع السياسات على تحقيق تلك الأهداف عن طريق إدارة الطلب الكلي، يعد النمو الاقتصادي هدف مهم للسياسة، و يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهدف المنخفض من البطالة، لأن خلق وظائف جديدة يتطلب اقتصاداً متنامياً. وبذلك فإن سياسات المالية العامة كأحد سياسات الاقتصاد الكلي، تهدف الى تحقيق مستويات مستهدفة من التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي. وستكون مسألة السلوك الأمثل لسياسات الاقتصاد الكلي، هي كيفية وضع الأدوات، مثل مستويات الإنفاق الحكومي ومعدلات الضرائب المختلفة، من أجل الاقتراب قدر الإمكان من المستويات المستهدفة^(٢).

ثانياً:- مفهوم ديناميكيات السياسة المالية

يمكن استخدام أدوات السياسة المالية للتأثير في الطلب الكلي، وبالتالي تغيير مستوى السعر و الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. أن مناقشة السياسات المالية التوسعية والمقيدة غالباً ما تكون مبسطة، لأنها تتجاهل حقيقتين مهمتين عن الاقتصاد، الأولى، أن الاقتصاد يعاني من التضخم المستمر، مع ارتفاع مستوى السعر في كل عام، و الثانية، يشهد الاقتصاد نمواً على المدى الطويل^(٣).

تنشأ الصعوبة في النماذج الساكنة؛ لأنها بنيت على افتراض أن الاقتصاد لا يعاني من التضخم المستمر، و لا يحقق نمواً في المدى الطويل. ويمكن تطوير هذه النماذج، بحيث تكون أكثر إفادة عن طريق إسقاط هذه

(١) R. Glenn Hubbard And Anthony Patrick O'brien: Macroeconomics, Fifth Edition, Pearson Education, Inc, The United States Of America, 2015, P.532.

(٢) Richard T. Froyen: Macroeconomics Theories and Policies, Ninth Edition, Pearson Education, Inc., United States Of America, 2009, P.P.368-369.

(٣) R. Glenn Hubbard And Anthony Patrick O' Brien: Macroeconomics, Third Edition, Global Edition, Pearson Education, Inc. The United States of America, 2010, P.503.

الافتراضات. وستكون النتيجة نموذجاً يأخذ في الاعتبار أن الاقتصاد ليس ثابتاً، إذ مع مستوى ثابت، لا يتغير الناتج المحلي الإجمالي المحتمل ولا يوجد تضخم مستمر، ولكن النموذج الديناميكي، يعمل مع نمو الناتج المحلي الإجمالي المحتمل مع مرور الوقت والتضخم الذي يستمر كل عام^(٤).

وفق النموذج الديناميكي، مع مرور الوقت، يزداد الناتج المحلي المحتمل، والذي يتضح من خلال زيادة العرض الكلي في المدى الطويل. وأن العوامل التي تتسبب في زيادة العرض الكلي في المدى الطويل، تتمثل في قيام المشاريع بعرض المزيد من السلع والخدمات بأي مستوى سعر معين في المدى القصير. كما يزداد إجمالي الطلب، مما يشير إلى أن إجمالي الإنفاق أعلى عند كل مستوى سعر^(٥).

١- السياسة المالية التوسعية في النموذج الديناميكي

لتعويض آثار دورة الأعمال على الاقتصاد، تستخدم الحكومة سياسات الاقتصاد الكلي، إذ تقوم الحكومة بتنفيذ السياسات المالية من خلال التغييرات في النفقات الحكومية والضرائب؛ لأن هذه التغييرات تؤدي إلى تغييرات في إجمالي الطلب، والتي يمكن أن تؤثر في مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والعمالة ومستوى السعر. عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود، فإن الزيادة في النفقات الحكومية أو انخفاض الضرائب، سوف تزيد من الطلب الكلي. وقد يزداد معدل التضخم عندما يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند مستوى أعلى من المحتمل^(٦).

يمكن للسياسة المالية من حيث المبدأ، تعويض تأثير الصدمات التي تدفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بعيداً عن المستوى المحتمل؛ لأن الإنفاق الحكومي والضرائب يمكن أن يؤثران في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير. ويطلق على مثل هذا الاستخدام للسياسة المالية، سياسة مكافحة التقلبات الدورية، لأن الحركات الدورية في الاقتصاد يجري مواجهتها أو تعويضها عن طريق التغييرات في الإنفاق الحكومي أو الضرائب. يمكن مواجهة الركود من خلال تخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق، بهدف مساعدة الاقتصاد على التعافي من الركود العميق من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتقريب الاقتصاد إلى مستوى الناتج المحتمل^(٧).

قد تحدث النفقات الحكومية فرقاً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على المدى القصير فقط. فإذا لم تتدخل الحكومة، في نهاية المطاف، سيكون السعر قد ضبط، و يتغير كل من الاستهلاك والاستثمار وصافي الصادرات. ويعود الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى المستوى المحتمل. وبذلك يساعد التدخل على المدى القصير في تجنب الركود، لذا فإن التأثيرات قصيرة المدى للنفقات الحكومية توفر سياسة مالية مع القدرة المحتملة لتقليل حجم التقلبات الاقتصادية^(٨).

عندما تكون هنالك فجوة بين مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمستوى المحتمل، هذا يعني أن بعض الشركات تعمل بأقل من طاقتها الكاملة. وستنخفض الإيرادات والأرباح، وستبدأ الشركات في تسريح العمال و

^(٤) R. Glenn Hubbard And Anthony Patrick O'brien: Macroeconomics, Op.Cit, P.434.

^(٥) R. Glenn Hubbard And Anthony Patrick O'brien: Economics, Fifth Edition, Pearson Education, Inc, The United States Of America, 2015, P.901.

^(٦) R. Glenn Hubbard And Anthony Patrick O'brien: Macroeconomics, Op.Cit, P.P. 532-533.

^(٧) John B. Taylor And Akila Weerapana: Macroeconomics, Financial Crisis Updated Edition, South-Western, Cengage Learning, 2010, P.P.350-351.

^(٨) Ibid, P.348.

يرتفع معدل البطالة^(٩). وبذلك يمكن أن تؤدي زيادة النفقات الحكومية أو تخفيض الضرائب، إلى تحويل إجمالي الطلب، ومن ثم سد هذه الفجوة^(١٠). إذ ستؤدي السياسة المالية التوسعية إلى تحويل منحني إجمالي الطلب إلى اليمين ودفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى أقرب من الناتج المحلي الإجمالي المحتمل إذا كان عند مستوى أقل^(١١). عندما يزداد الإنفاق الحكومي الحالي، سيكون هناك تأثير مباشر في إجمالي الطلب على السلع، مساوٍ للزيادة في الإنفاق الحكومي (في ظل ثبات الميل الحدي للاستهلاك)، بالإضافة إلى ذلك، يجب الأخذ بعين الاعتبار تأثير الإنفاق الحكومي في الاستهلاك، إذ يجب زيادة الضرائب، سواء في الوقت الحاضر أو المستقبل لتمويل الإنفاق الحكومي، وهذا سيقفل من ثروة العمر للمستهلك^(١٢).

يجادل الكينزيون بأن مضاعف الإنفاق الحكومي أكبر من واحد، لأنهم يتجاهلون التأثير السلبي للزيادة في الضرائب (الحالية أو المستقبلية) في الطلب الاستهلاكي، مما يجعل الأمر يبدو أنه يمكن للمجتمع أن يحصل على شيء مقابل لا شيء. في التحليل الكينزي الأساس، كل ما تنفقه الحكومة، يزداد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار أكبر، وهذا يسمح للحكومة بالنمو بشكل لا نهائي، مما يجعل الجميع أثرياء. بينما يوضح التحليل الحالي، أن المضاعف يمكن أن يكون أقل من واحد، إذ أن الإنفاق الحكومي يأتي بتكلفة، وأن قدرة الحكومة على زيادة الناتج المحلي الإجمالي تكون محدودة^(١٣).

٢- السياسة المالية الانكماشية في النموذج الديناميكي

تتطوي السياسة المالية الانكماشية على خفض النفقات الحكومية أو زيادة الضرائب، إذ يستخدم صناع السياسة، سياسة مالية انكماشية للحد من الزيادات في الطلب الكلي التي يمكن أن تؤدي إلى التضخم. فمع ناتج محلي إجمالي حقيقي أكبر من الناتج المحلي الإجمالي المحتمل، فإن الاقتصاد سيشهد تزايد معدل التضخم^(١٤). وأن انخفاض النفقات الحكومية أو زيادة الضرائب، يمكن أن يمنع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من تجاوز مستواه المحتمل^(١٥).

التغيرات في الضرائب، يمكن أن تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي المحتمل، فإذا أدت الزيادة في معدلات الضرائب إلى جعل بعض الناس يعملون أقل، فإن المعروض من العمالة لن يكون كبيراً كما سيكون الناتج المحلي الإجمالي المحتمل أقل، إذ أن الزيادة في الضرائب تخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مستوى أقل من المستوى المحتمل. ومع هذه الآثار على المدى القصير، سوف تتكيف الأسعار بشكل إيجابي وسيعود الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى المستوى المحتمل في المدى الطويل^(١٦).

^(٩) R. Glenn Hubbard And Anthony Patrick O' Brien: Macroeconomics, Op.Cit, P.503.

^(١٠) R. Glenn Hubbard And Anthony Patrick O'brien: Economics, Op.Cit, P.902.

^(١١) John B. Taylor and Akila Weerapana, Op.Cit, P.349.

^(١٢) Stephend. Williamson: Macroeconomics, Fourth Edition, Pearson Education, the United States of America, 2011, P.373.

^(١٣) Ibid, P.P.374-376.

^(١٤) R. Glenn Hubbard And Anthony Patrick O'brien: Macroeconomics, Op.Cit, P.536.

^(١٥) R. Glenn Hubbard And Anthony Patrick O'brien: Economics, Op.Cit, P.902.

^(١٦) John B. Taylor and Akila Weerapana, Op.Cit, P.P.349-350.

وبذلك يمكن للحكومة تحقيق الاستقرار في الاقتصاد من خلال استخدام أدوات السياسة المالية للتأثير في مستوى الأسعار ومستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي^(١٧).

ثالثاً:- سياسات الاستقرار والتأخرات الزمنية

١- سياسات الاستقرار

تعد السياسة المالية التلقائية، مثال للقاعدة التي تصف كيفية استجابة أدوات السياسة المالية لحالة الاقتصاد، إذ تسمى التغييرات التلقائية في الإنفاق الحكومي والضرائب بالمتبقيات التلقائية؛ لأنها تميل إلى تثبيت تقلبات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وبذلك فإن قواعد السياسة مرغوبة بسبب استقرارها وموثوقيتها^(١٨). كما تعمل على تخفيف تأثير الصدمات، أي التغييرات المفاجئة غير المتوقعة في الاقتصاد^(١٩). ويجادل أنصار السياسة المالية التقديرية بأن عوامل الاستقرار التلقائية لن تكون كبيرة بما يكفي، أو توقيتها جيد بما فيه الكفاية لإخراج الاقتصاد من الركود بسرعة^(٢٠).

تعتبر السياسة المالية التقديرية، عن الاستخدام المتعمد والواعي للقرارات الحكومية المالية للتأثير في مسار الاقتصاد. وهذا الجانب من السياسة المالية يخضع لوقت طويل من الاعتراف والتنفيذ، مما يقلل من فاعليتها في تحقيق استقرار الاقتصاد^(٢١).

أن أهداف تحقيق الاستقرار ليست سهلة، إذ أن وجود أنواع مختلفة من الفترات الزمنية أو التأخير في استجابة الاقتصاد لسياسات الاستقرار، يمكن أن يجعل من الصعب السيطرة على الاقتصاد^(٢٢).

٢- تأخرات السياسة

أكد منتقدوا السياسة التقديرية مثل ميلتون فريدمان، أن تأثير السياسة غير مؤكد وأن هناك تأخرات طويلة لتأثير السياسة، إذ مع حلول الوقت الذي يتم فيه زيادة الإنفاق وخفض الضرائب، قد ينتهي الركود. وبذلك، فإن السياسة لن تؤدي إلا إلى تجاوز الناتج المحلي الإجمالي المحتمل وزيادة التضخم^(٢٣). بشكل عام يحدد الاقتصاديون ثلاث أنواع من فترات التأخير، هي:-

أ- تأخر الاعتراف:- هو الوقت الذي يستغرقه اكتشاف الحاجة إلى إجراءات السياسة المالية. وتتضمن هذه العملية تقييم الوضع الحالي للاقتصاد والتنبؤ بحالة المستقبل^(٢٤). يستغرق صناع السياسة وقتاً للاعتراف بطفرة أو ركود، فإذا تباطأ الاقتصاد في بداية السنة، قد لا يتم الكشف عن الركود حتى تتوفر بيانات الربع الأول من السنة. بالإضافة إلى

(17) R. Glenn Hubbard And Anthony Patrick O'brien: Macroeconomics, Op.Cit, P.534.

(18) John B. Taylor and Akila Weerapana, Op.Cit, P.P.355-358.

(19) Errol D'souza: Macroeconomics, Dorling Kindersley (India) Pvt. Ltd, 2008, P.328.

(20) John B. Taylor and Akila Weerapana, Op.Cit, P.355.

(21) Errol D'souza, Op.Cit, P.328.

(22) Karl E. Case And Others: Principles Of Macroeconomics, Tenth Edition, Pearson Education, Inc, The United States Of America, 2012, P.295.

(23) John B. Taylor and Akila Weerapana, Op.Cit, P.358.

(24) Michael Parkin and Robin Bade: Macroeconomics: Canada in the Global Environment, Ninth Edition, Pearson Canada Inc., the United States of America, 2016, P.719.

ذلك، أن بعض البيانات أولية، و يمكن أن تتغير، وغالباً ما تتغير كلما توفرت بيانات أفضل. هذا الموقف يجعل تفسير التقديرات الأولية صعباً، والاعتراف يتخلف نتيجة لذلك^(٢٥).

ب - تأخر سن القوانين:- هو الوقت الذي تستغرقه الحكومة لإقرار القوانين اللازمة لتغيير الضرائب أو الإنفاق، إذ قد تستغرق هذه العملية بعض الوقت من أجل تحديد البرنامج الأفضل للضرائب أو الإنفاق^(٢٦).

بمجرد إدراك الاقتصاديين وصناع السياسات أن الاقتصاد في حالة طفرة أو ركود. حتى لو كان الجميع يعلم أن الاقتصاد يحتاج إلى تحفيز أو كبح جماحه، فإن الأمر يتطلب بعض الوقت لوضع السياسة المطلوبة موضع التنفيذ، خاصة بالنسبة للإجراءات التي تنطوي على سياسة مالية نتيجة التخلف في التنفيذ، إذ يصعب تغيير القوانين الضريبية وبرامج الإنفاق المتضمنة في الميزانية بمجرد وضعها موضع التنفيذ. وإذا أصبح واضحاً أن الاقتصاد يدخل في حالة ركود ويحتاج إلى حافز مالي خلال منتصف العام، فهناك قدر محدود يمكن القيام به. و إلى أن تأذن الحكومة بمزيد من الإنفاق أو تخفيض الضرائب، تصبح التغييرات في السياسة المالية غير مجدية^(٢٧).
قد يستفيد الاقتصاد من التحفيز المالي اليوم، ولكن بحلول الوقت الذي تتصرف فيه الحكومة، قد تكون هناك حاجة لأجراء مالي مختلف^(٢٨).

قد يكون الحصول على التوقيت الصحيح أكثر صعوبة في حالة السياسة المالية من السياسة النقدية، وهذا يعود لسببين رئيسيين، إذ تتركز السيطرة على السياسة النقدية من قبل البنك المركزي، والذي يمكن أن يغير السياسة النقدية في أي وقت. وعلى النقيض من ذلك، قد تكون التأخيرات في السياسة المالية الناجمة عن العملية التشريعية طويلة جداً، وحتى بعد الموافقة على تغيير السياسة المالية، فإن الأمر يستغرق بعض الوقت لتنفيذها^(٢٩).

ج - تأخر الاستجابة:- هو الوقت الذي يُستغرق من تمرير تغييرات الضريبة أو الإنفاق إلى الشعور بآثارها على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويعتمد هذا التأخير جزئياً على السرعة التي يمكن أن تتصرف بها الوكالات الحكومية و على توقيت التغييرات في خطط الإنفاق من قبل الأسر والشركات^(٣٠).

حتى بعد الاعتراف بمشكلة الاقتصاد الكلي وتنفيذ السياسات المناسبة لتصحيحها، فهناك تباطؤ في الاستجابة، إذ يتأخر حدوثها بسبب إدارة الاقتصاد نفسه. حتى بعد أن تضع الحكومة سياسة وتضعها موضع التنفيذ، فإن الاقتصاد يستغرق بعض الوقت للتكيف مع الظروف الجديدة. على الرغم من أنه يمكن تعديل السياسة النقدية وتنفيذها بسرعة أكبر من السياسة المالية، إلا أن الأمر يستغرق وقتاً أطول لحصول تأثيرها على الاقتصاد بسبب تأخر الاستجابة. والأهم من ذلك هو الفارق التام بين الوقت الذي تحدث فيه المشكلة أولاً وبين الوقت الذي يُلْمَس فيه آثار السياسات التصحيحية^(٣١).

⁽²⁵⁾ Karl E. Case and Others, Op.Cit, P.296.

⁽²⁶⁾ Michael Parkin and Robin Bade, Op.Cit, P.719.

⁽²⁷⁾ Karl E. Case and Others, Op.Cit, P.296.

⁽²⁸⁾ Michael Parkin and Robin Bade, Op.Cit, P.719.

⁽²⁹⁾ R. Glenn Hubbard And Anthony Patrick O'brien: Economics, Op.Cit, P.907.

⁽³⁰⁾ Michael Parkin and Robin Bade, Op.Cit, P.719.

⁽³¹⁾ Karl E. Case and Others, Op.Cit, P.296.

يتمثل تأخر الاستجابة للسياسة المالية في الآثار المضاعفة للإنفاق الحكومي والضرائب، إذ يقيس هذا المضاعف التغير في الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن تغيير معين في الإنفاق الحكومي أو صافي الضرائب. وقد لا يوجد وقت كاف للشركات أو الأفراد الذين يستفيدون مباشرة من الإنفاق الحكومي الإضافي أو التخفيض الضريبي لزيادة الإنفاق الخاص بهم، أي لا يمكنهم مراجعة خطط الإنفاق بشكل سريع، وإلى أن يتمكنوا من إجراء تلك المراجعات، فإن الإنفاق الحكومي الإضافي لا يحفز الإنفاق الخاص الإضافي، إذ يستغرق المضاعف وقتاً للوصول إلى قيمته الكاملة. والنتيجة هي الفارق بين الوقت الذي يبدأ فيه إجراء السياسة المالية والوقت الذي يتحقق فيه التغيير الكامل في الناتج المحلي الإجمالي^(٣٢).

رابعاً:- ديناميكيات السياسة المالية في الاقتصاد

١- ديناميكيات السياسة المالية في اقتصاد مغلق

أ- السياسة المالية الانكماشية

استناداً إلى الشكل البياني (١-b)، قبل التغيير في السياسة المالية، يتحدد التوازن من خلال تقاطع منحنى IS والمنحنى LM عند النقطة A، التي تقابل النقطة A في الشكل (١-a). الناتج يساوي المستوى الطبيعي Y_n ، ويتحدد سعر الفائدة عند i ^(٣٣).

عندما تتبع الحكومة سياسة مالية انكماشية، ينتقل منحنى IS إلى اليسار، إلى IS' . وإذا لم يتغير مستوى السعر، فإن الاقتصاد سينتقل من نقطة A إلى النقطة B. ولكن لأن مستوى السعر ينخفض استجابةً لانخفاض الناتج، يزيد الرصيد النقدي الحقيقي، مما يؤدي إلى تعويضاً جزئياً لمنحنى LM، وصولاً إلى LM' . لذا، فإن الأثر الأولي لتخفيض العجز هو تحريك الاقتصاد من النقطة A إلى النقطة A' (التي تتطابق مع النقطة A' في الشكل (١-a)). ويكون كل من الناتج وسعر الفائدة أقل من ما كان قبل الانكماش المالي^(٣٤).

إذا كان الناتج في البداية عند المستوى الطبيعي، فإن التقييد المالي يؤدي إلى الركود في المدى القصير. ومع انخفاض الناتج وزيادة الضرائب، يتناقص الاستهلاك في كلا الحالتين. و مع انخفاض الناتج، ينخفض الاستثمار أيضاً. وبذلك على المدى القصير، يبدو أن التقييد المالي غير جذاب، إذ ينخفض كل من الناتج والاستهلاك والاستثمار^(٣٥).

^(٣٢) Ibid, P.P.296-297.

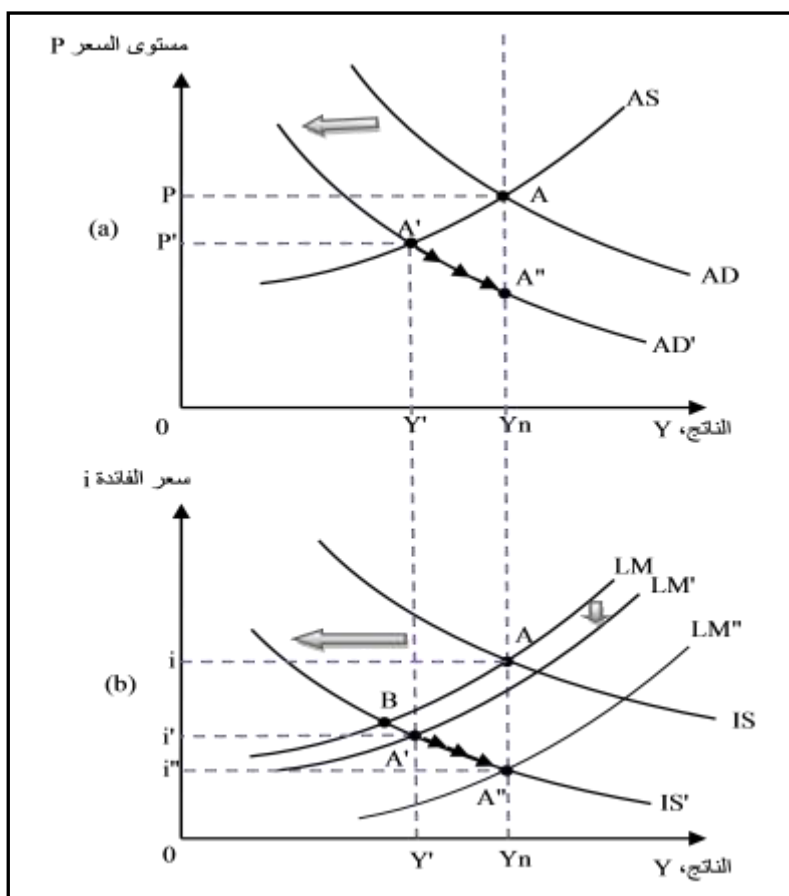
^(٣٣) Olivier Blanchard: Macroeconomics, Fifth Edition, Pearson Education, Inc. New Jersey, the United States of America, 2009, P.171.

^(٣٤) Olivier Blanchard And Others: Macroeconomics A European Perspective, First Published, Pearson Education Limited, the United Kingdom London, 2010, P.P.174-175.

^(٣٥) Olivier Blanchard: Macroeconomics, Global Edition, Seventh Edition, Pearson Education Limited, The United States, 2017, P.206.

الشكل البياني (١)
الديناميكية للسياسة
في اقتصاد مغلق

التأثيرات
المالية الانكماشية



Source: Olivier Blanchard and Others: Macroeconomics A European Perspective, First Published, Pearson Education Limited, the United Kingdom London, 2010, P.174.

وطالما بقي الناتج دون المستوى الطبيعي، يستمر مستوى السعر في الانخفاض، مما يؤدي إلى زيادة أخرى في الرصيد النقدي الحقيقي، إذ يستمر منحنى LM في الانزياح حتى يصل إلى LM'' في الشكل (b-١)، ويتحرك الاقتصاد من النقطة A' على طول IS' إلى A''، وهو ما يتوافق مع النقطة A'' في الشكل (a-١). وعند A''، يعود الناتج إلى المستوى الطبيعي، لكن سعر الفائدة أقل مما كان عليه قبل تخفيض العجز، إذ ينخفض من i إلى i''^(٣٦). وفق ديناميكيات المدى الطويل، يمكن النظر إلى تكوين الناتج في هذا التوازن الجديد، وبما أن الناتج هو نفسه كما كان قبل التقييد المالي ولكن الضرائب أعلى، فإن الاستهلاك يكون أقل، وأن لم يكن منخفضاً كما كان في المدى القصير. كما أن سعر الفائدة أقل، ومن ثم الاستثمار أعلى من ذي قبل. وبعبارة أخرى، فإن الانخفاض في الاستهلاك يقابله زيادة في الاستثمار. وهذا يكون متناقض بشكل حاد مع ما حصل في المدى القصير، وهذا يجعل التقييد المالي

(٣٦) Olivier Blanchard And Others: Macroeconomics A European Perspective, Op.Cit, P.175.

يبدو أكثر جاذبية، فعلى الرغم من أن التقييد قد يقلل الاستثمار على المدى القصير، إلا أنه يزيد الاستثمار على المدى الطويل^(٣٧).

يمكن أن يحصل التقييد المالي دون انخفاض في الناتج على المدى القصير. وهذا يتطلب قيام البنك المركزي والحكومة بالتنسيق بعناية. عند حصول التقييد المالي، يجب على البنك المركزي خفض سعر الفائدة للحفاظ على الناتج عند المستوى الطبيعي. وبعبارة أخرى، فإن المزيج المناسب من السياسة المالية والنقدية يمكن أن يحقق نتائج التوازن على المدى الطويل. هذا التنسيق قد يحصل في بعض الأحيان، لكن ليس دائماً، إذ أن البنك المركزي قد لا يكون قادراً على خفض سعر الفائدة بشكل كاف. قد يكون للبنك المركزي مجال محدود لخفض سعر الفائدة^(٣٨).

ب - السياسة المالية التوسعية

يوضح الشكل البياني (٢-ب) التوازن قبل التغيير في السياسة المالية عند النقطة A، والتي تقابل النقطة A في الشكل (٢-أ). عند هذا التوازن، يساوي الناتج المستوى الطبيعي Y_n ويتحدد سعر الفائدة عند i . وعندما تتبع الحكومة سياسة مالية توسعية، ينتقل منحنى IS إلى IS' . وفي حالة ثبات الأسعار، فإن التوازن سينتقل إلى النقطة B. إلا أن مستوى السعر سيرتفع استجابةً لزيادة الناتج عن المستوى الطبيعي، وينخفض رصيد النقد الحقيقي، الأمر الذي يعوض بشكل جزئي منحنى LM، إذ ينتقل إلى LM' ، وبذلك فإن الاقتصاد ينتقل إلى نقطة التوازن الجديدة A' والتي تقابل A' في الشكل (٢-أ)، إذ كل من الناتج وسعر الفائدة يكون أكبر في حالة التوسع المالي^(٣٩).

إذا كان الناتج في البداية عند المستوى الطبيعي، فإن التوسع المالي يؤدي إلى الازدهار في المدى القصير. ومع زيادة الناتج وانخفاض الضرائب، يزداد الاستهلاك. ومع زيادة الناتج، يزداد الاستثمار. وبذلك يتضح أن التوسع المالي في الأجل القصير مرغوب، إذ يزداد كل من الناتج والاستهلاك والاستثمار^(٤٠).

عندما يزيد الناتج المحلي الإجمالي عن المستوى الطبيعي، يتعين على الأسر والشركات دفع ضرائب إضافية إلى الحكومة، كما أن الحكومة تقوم بدفع مبالغ أقل من التحويلات. وأن ارتفاع الضرائب وانخفاض مدفوعات التحويلات بشكل تلقائي، يؤديان إلى ارتفاع إجمالي الإنفاق بأقل مما يمكن أن يحدث، مما يساعد على تقليل فرصة أن يعاني الاقتصاد من تضخم أعلى^(٤١).

وحيث أن الناتج بقي أكبر من المستوى الطبيعي، يستمر السعر في الارتفاع، مما يؤدي إلى انخفاض آخر في الرصيد النقدي الحقيقي، إذ يستمر منحنى LM في الانزياح حتى يصل إلى LM'' في الشكل (٢-ب)، وينتقل الاقتصاد إلى نقطة التوازن A'' والتي تقابل A'' في الشكل (٢-أ). وعند هذا التوازن يعود الناتج إلى المستوى الطبيعي، لكن سعر الفائدة أكبر مما كان قبل السياسة المالية التوسعية، إذ يرتفع إلى i'' ^(٤٢).

⁽³⁷⁾ Olivier Blanchard: Macroeconomics, Global Edition, Op.Cit, P.206.

⁽³⁸⁾ Ibid, P.P.206-207.

⁽³⁹⁾ ينظر: -Olivier Blanchard And Others: Macroeconomics A European Perspective, Op.Cit, P.175.

⁽⁴⁰⁾ ينظر: -

- Olivier Blanchard: Macroeconomics, Global Edition, Op.Cit, P.206.

⁽⁴¹⁾ R. Glenn Hubbard And Anthony Patrick O' Brien: Macroeconomics, Op.Cit, P.518.

⁽⁴²⁾ ينظر: -Olivier Blanchard and Others: Macroeconomics A European Perspective, Op.Cit, P.175.

- Olivier Blanchard: Macroeconomics, Global Edition, Op.Cit, P.206.

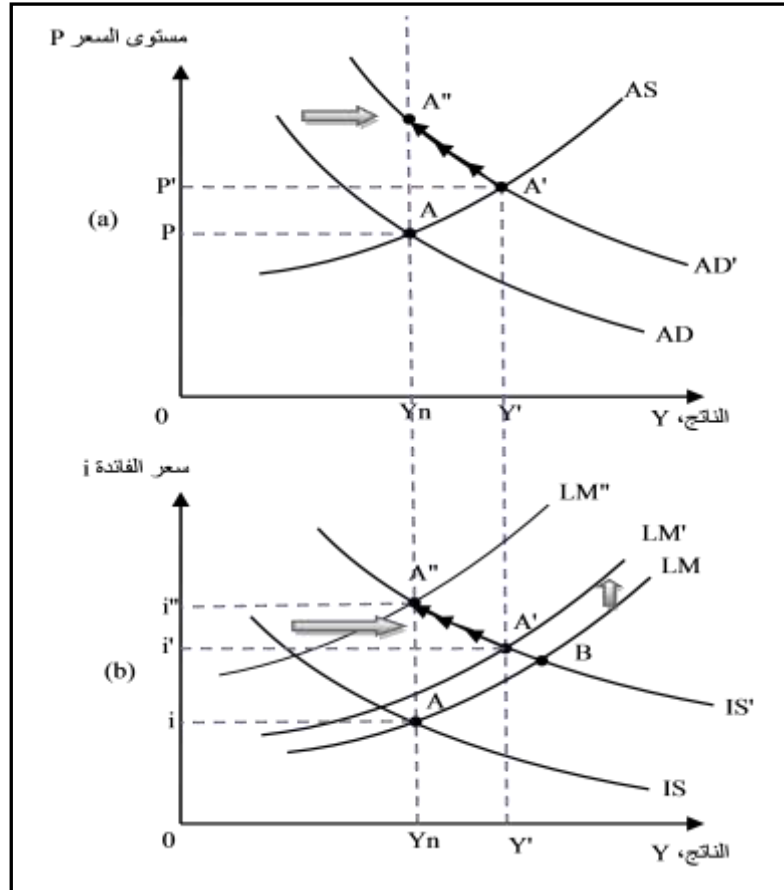
استناداً الى ديناميكيات المدى الطويل، فإن الزيادة في الاستهلاك يقابلها انخفاض في الاستثمار. وهذا يكون متناقض مع ما حصل في المدى القصير، إذ يجعل التوسع المالي أقل جاذبية. فعلى الرغم من أن التوسع المالي قد يزيد الاستثمار على المدى القصير، إلا أنه يخفض الاستثمار على المدى الطويل^(٤٣).

التأثيرات

المالية التوسعية في

الشكل البياني (٢)

الديناميكية للسياسة
اقتصاد مغلق



الشكل البياني من أعداد الباحث، بالاعتماد على

Source: Olivier Blanchard and Others: Macroeconomics A European Perspective, First Published, Pearson Education Limited, the United Kingdom London, 2010, P.174.

٢- ديناميكيات السياسة المالية في اقتصاد مفتوح

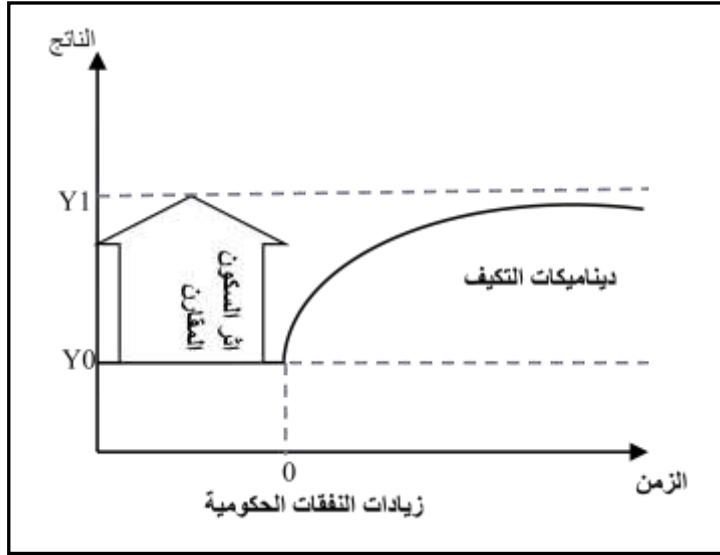
وفق الشكل البياني (٣)، يتناقض التأثير الساكن المقارن مع التأثير الديناميكي لزيادة النفقات الحكومية، من خلال التخطيط لآثارها على طول المحور الزمني، إذ يوضح التأثير الساكن المقارن اتجاه التوازن، أي الزيادة في ناتج

(٤٣) ينظر:-

-Olivier Blanchard: Macroeconomics, Global Edition ,Op.Cit, P.206.

التوازن فقط. بينما يوضح التأثير الديناميكي مسار التكيف الديناميكي، أو الاتجاه الزمني للناتج بعد زيادة الإنفاق الحكومي، أي عندما يكون الناتج في مكان معين عند كل نقطة زمنية. وتكون ديناميكيات التكيف أبطأ، وتقترب بالتدريج من التوازن الجديد^(٤).

السكان
والتأثير
الحكومية



الشكل البياني (٣) التأثير
الديناميكي لزيادة النفقات

Source: Manfred Gartner: Macroeconomics, Third Edition, Pearson Education Limited
Edinburgh Gate, England, 2009, P.136.

ويمكن تحليل التأثير الديناميكي للسياسة المالية أستانداً الى نظام سعر الصرف المعتمد.

أ- سعر الصرف الثابت

في الشكل البياني (٤)، يتوازن الاقتصاد عند النقطة A. وعندما تزيد الحكومة من الإنفاق، يتحول منحنى IS إلى IS1، و يتحرك الاقتصاد إلى B (مع إصلاح سعر الصرف وفق سياسة البنك المركزي تجاه سعر الصرف الثابت). وعند التوازن الجديد (النقطة B)، يتجاوز الناتج المستوى الطبيعي؛ لذا ترتفع الأسعار. و هذا يؤثر في سوق السلع، لأنه يرفع سعر الصرف الحقيقي، الذي يحول بدوره المنحنى IS إلى اليسار. لكنه يؤثر أيضاً في المعروض من النقود الحقيقية، فإذا ارتفعت الأسعار، من الواضح أن العرض النقدي الحقيقي ينخفض (حتى لو أبقى البنك المركزي العرض الاسمي بدون تغيير)، إذ ينتقل منحنى LM إلى اليسار. وبذلك، فإن الزيادة في الأسعار الناشئة من سوق السلع، تحول كلاً من منحنى IS و LM إلى اليسار. ويمكن أن تتوقف هذه العملية فقط عندما يعود كلا المنحنيين إلى

⁽⁴⁴⁾ Manfred Gartner: Macroeconomics, Third Edition, Pearson Education Limited Edinburgh Gate, England, 2009, P.136.

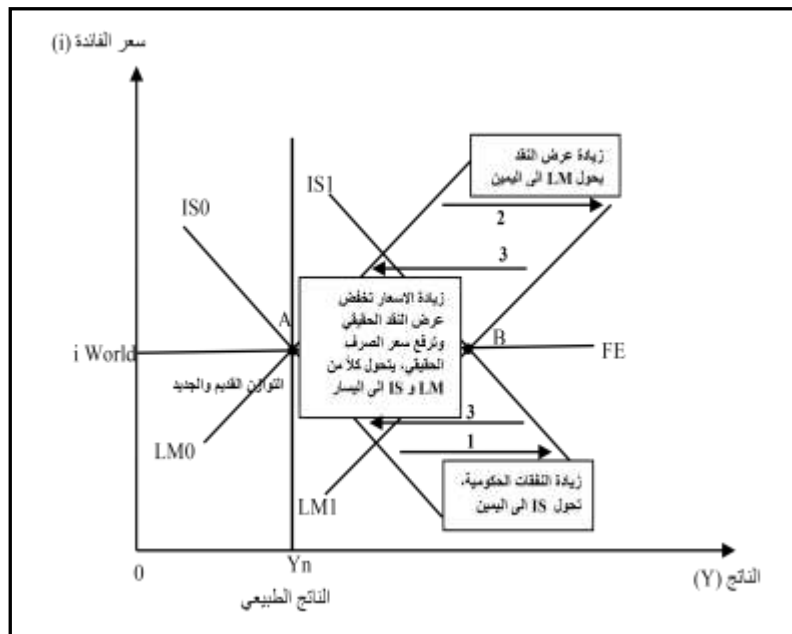
مواقعهما الأصلية ويعود الاقتصاد إلى نقطة التوازن الأصلية، إذ يؤدي الإنفاق الحكومي إلى المزاحمة الكاملة للصادرات الصافية^(٤٥).

مع ارتفاع مستوى السعر، فإن الناتج عاد إلى المستوى الطبيعي على المدى الطويل، إذ يتم التخلص من الزيادة في الناتج على المدى القصير بالكامل خلال المدى الطويل، حيث ترتفع الأسعار المتوقعة لتتوافق مع الزيادة في الأسعار الفعلية^(٤٦).

بما أن موقع المنحنى LM يحدده عرض النقد الحقيقي، فإن LM عادت مرة أخرى إلى مركزها القديم، مما يعني أن المعروض من النقود الحقيقية لم يتغير. ومن ثم يجب أن يكون العرض النقدي الاسمي ومستوى السعر قد ازدادا بنفس النسبة المئوية. ويتم تحديد موقف منحنى IS بواسطة النفقات الحكومية وسعر الصرف الحقيقي، إذ مع زيادة النفقات الحكومية، يجب أن يكون صافي الصادرات أقل. ومن ثم يجب أن يكون سعر الصرف الحقيقي قد ارتفع^(٤٧).

ديناميكيات

سعر الصرف



الشكل البياني (٤)

السياسة المالية في ظل
الثابت

Source: Manfred Gartner: Macroeconomics, Third Edition, Pearson Education Limited
Edinburgh Gate, England, 2009, P.136.

ب - سعر الصرف المرن

⁽⁴⁵⁾ Ibid, P.P.140-141.

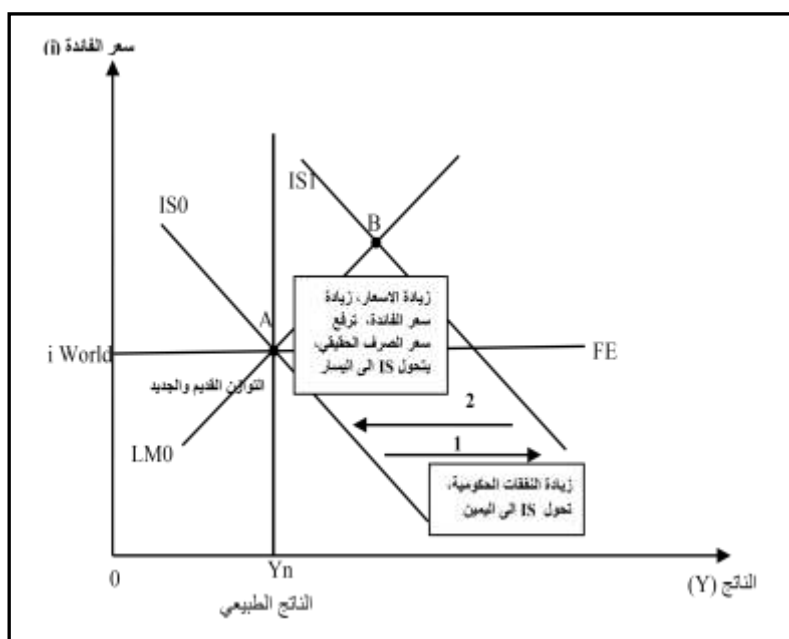
⁽⁴⁶⁾ Dominick Salvatore: International Economics, Eleventh Edition, Library of Congress Cataloging, the United States, 2013, P.P.630-631.

⁽⁴⁷⁾ Manfred Gartner, Op.Cit, P.141.

يتضح من الشكل البياني (٥)، أن التوازن الأولي يتحدد عند النقطة A. وعندما تزداد النفقات الحكومية، يتحول المنحنى IS الى IS1، ويتجه الاقتصاد الى التوازن الجديد عند النقطة B. عند التوازن الجديد، يتجاوز الناتج المستوى الطبيعي، مما يؤدي الى ارتفاع مستوى الاسعار، كما يكون سعر الفائدة المحلي اعلى من المستوى العالمي، وهذا يؤدي الى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية. وبذلك، فإن أثري (مستوى الاسعار وسعر الفائدة)، ينعكسا بشكل سلبي على سوق السلع، وينتقل منحنى IS الى جهة اليسار. وتتوقف هذه العملية عندما يعود الاقتصاد الى نقطة التوازن الاصلية.

ديناميكيات

سعر الصرف



الشكل البياني (٥)

السياسة المالية في ظل
المرن

الشكل البياني من أعداد الباحث، بالاعتماد على

Source: Manfred Gartner: Macroeconomics, Third Edition, Pearson Education Limited
Edinburgh Gate, England, 2009, P.136.

المبحث الثاني:- التحليل البياني ونتائج الاختبارات القياسية

أولاً:- التحليل البياني

يوضح الجدول (١)، تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي بالأسعار الثابتة ١٩٩٠=١٠٠ في اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية، إذ يتضح نمو الناتج المحلي الاجمالي بمعدلات متباينة خلال سنوات البحث. وقد تحقق أعلى معدل نمو في عام ١٩٩٨ بمعدل (4.0%). في حين سجل عام ٢٠٠٨ أكبر تراجع بمعدل (2.1%)، وهذا انعكاس

للازمة المالية التي ضربت الاقتصاد الأمريكي في تلك المدة^(٤٨). وكان معدل النمو المركب (2.0%) خلال مدة البحث.

كما شهدت النفقات الحكومية تذبذباً خلال مدة البحث، إذ تراجعت في عام ١٩٩٢ بمعدل (6.1%)، بعد انتهاء حرب الخليج الثانية. في حين سجلت أعلى معدل نمو في عام ٢٠٠١ بمعدل (16.7%)، بسبب زيادة الانفاق العسكري في تلك المدة^(٤٩). وكان معدل النمو المركب لمدة البحث (2.2%).

وسجلت الإيرادات الضريبية معدلات متباينة خلال مدة البحث، وهذا التباين يعد انعكاس للوضع الاقتصادي السائد خلال الفترات المختلفة، بالإضافة الى الوضع السياسي واجراءات النظام الضريبي، إذ تراجعت في عام ٢٠٠٩ بمعدل (24.4%)؛ بسبب الركود الناجم عن الأزمة المالية والذي أدى الى انخفاض الإيرادات الضريبية وزيادة المدفوعات التحويلية كجزء من مكونات الأنفاق الحكومي^(٥٠). وكان معدل النمو المركب (2.5%) خلال مدة البحث.

جدول (١)، تطور الناتج، الانفاق الحكومي، الإيرادات الضريبية، للولايات المتحدة الأمريكية بالاسعار الثابتة ١٩٩٠=١٠٠ للمدة ١٩٩٠-٢٠١٧ (مليون دولار)

⁽⁴⁸⁾Robert j. Gordon and Stanley G. Harris:Macroeconomics, Eleventh Edition, Pearson Education, Inc, United States of America, 2009, p.134.

⁽⁴⁹⁾Ibid, p.134.

⁽⁵⁰⁾Ibid, p.134.

الإيرادات الضريبية	النفقات الحكومية	المحلي الاجمالي	المحلي الاجمالي	المحلي الاجمالي	المحلي الاجمالي	المحلي الاجمالي	المحلي الاجمالي
الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي
الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي
0	30	89					
8.6	83.5	97.7					
0.1	85.4	83.3					
2.8	21.2	99					
1.6	39.8	68.7					
6.8	02.7	09.6					
9	90.6	85.4					
5.9	12.6	11.4					
9.2	97.2	67.1					
1.9	63.9	13.9					
69	02.8	70.6					
8.9	58.5	94.3					
1.8	00.3	91.2					
7.6	68.2	73.9					
5.1	16	70.2					
2.5	97.1	53					
71	13.7	66.6					
75.4	03.6	87.1					
8.7	85.9	09					
1.4	52.3	68.3					
6.8	16.3	15.9					
2.6	95.6	54.2					
5.8	58	04.8					
8	33.6	49.2					
33.2	32	65.6					

			02.2		25.2		50.9	
			13.3		85.6		042.5	
			86.5		53.5		951	
معدل النمو المر							منية	
							1990	
							2000	
							2010	
							1990	

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على ملحق البيانات.

$$R = \frac{N_t - N_{t-1}}{N_{t-1}} * 100$$

تم احتساب معدل النمو البسيط وفق الصيغة: -

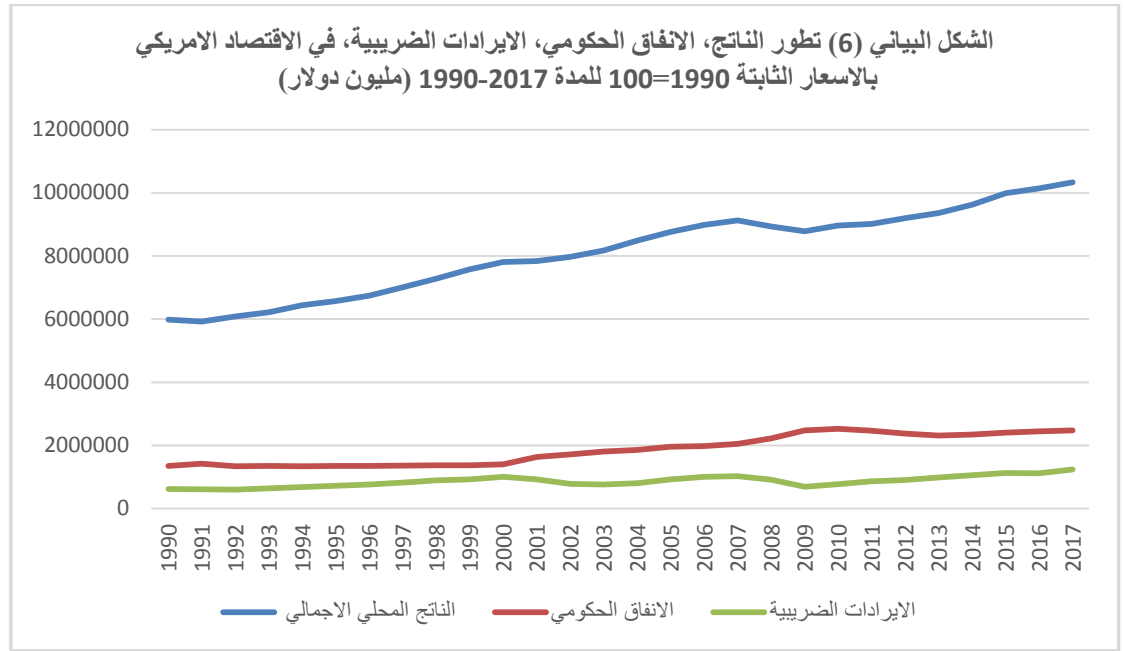
$$R = \left[\left((NT/N0)^{(1/n)} \right) - 1 \right] * 100$$

تم احتساب معدل النمو المركب وفق الصيغة: -

كما يتضح من الجدول (١)، الاستقرار النسبي لنسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي لأغلب سنوات البحث، وهذا يدل عل استقرار دور الدولة في الاقتصاد. وسجلت أقل نسبة للأنفاق الحكومي الى الناتج في عام ٢٠٠٠، إذ بلغت (18.0%). وهذا يعني تراجع دور الدولة في الاقتصاد. في حين سجلت أكبر نسبة للأنفاق الحكومي الى الناتج في عام ٢٠٠٩، إذ بلغت (28.2%). وهذا يعني زيادة تدخل الدولة في الاقتصاد، إذ أعتمدت الدولة سياسة أنفاذ الاقتصاد من أثار الازمة المالية التي ضربت الاقتصاد في تلك المدة.

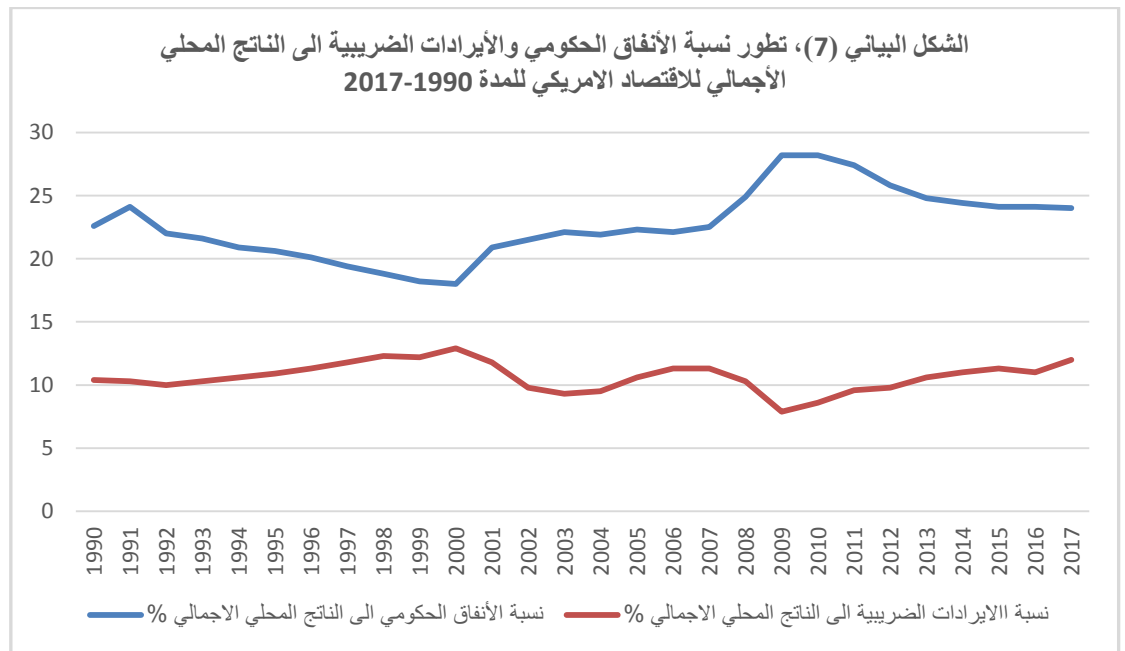
كما يتضح الاستقرار النسبي لنسبة الايرادات الضريبية الى الناتج لأغلب سنوات البحث. وسجلت أعلى نسبة للايرادات الضريبية للناتج في عام ٢٠٠٠، إذ بلغت (12.9%). وهذا يعكس النمو المتحقق في الناتج المحلي الاجمالي والذي أدى الى زيادة الايرادات الضريبية. في حين شهد عام ٢٠٠٩ أقل نسبة للأيرادات الضريبية الى الناتج، إذ بلغت (7.9%)؛ ذلك بعد تراجع الناتج المحلي الاجمالي بسبب الأزمة المالية في تلك المدة.

يوضح الشكل البياني (٦)، تطور الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الحكومي والضرائب في الاقتصاد الامريكي خلال مدة البحث.



الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (١).

كما يوضح الشكل البياني (٧)، تطور نسبة الأنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي الأجمالي للاقتصاد الأمريكي خلال مدة البحث.



الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (١).

ثانياً:- تحليل نتائج الاختبارات القياسية

يمكن توضيح العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في البحث، بالاستناد الى القياس الاقتصادي. ويمكن

توصيف هذه المتغيرات بالاتي:-

- GDP، الناتج المحلي الاجمالي.

- GE، الأنفاق الحكومي.

وقد استخدمت المتغيرات في اعلاه بالقيم الثابتة ١٩٩٠=١٠٠. (وحدة القياس مليون دولار).
تم قياس وتحليل التأثيرات الديناميكية للسياسة المالية في الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الامريكي للمدة ١٩٩٠-٢٠١٧، إذ أن المتغير التابع هو الناتج المحلي الاجمالي. أما المتغيرات المستقلة، فهي الانفاق الحكومي، والإيرادات الضريبية.
ومن أجل اختبار النموذج المناسب لتقدير دالة الناتج، ينبغي معرفة درجة استقرارية المتغيرات الاقتصادية المستخدمة.

١- اختبار جذر الوحدة Unit Root Test

وفق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع، الموضح في الجدول (٢)، يتضح عدم استقرار السلسلة الأصلية لمتغيرات البحث على المستوى، سواء بوجود قاطع واتجاه عام أو قاطع فقط أم بدون قاطع واتجاه عام. وقد استقرت المتغيرات على الفرق الأول، إذ استقر متغير الناتج المحلي الاجمالي بوجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية ١٠%، وبوجود قاطع فقط عند مستوى ٥%، وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى ١٠%. في حين استقر متغيري الأنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية بوجود قاطع فقط عند مستوى معنوية ٥%، وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية ١٠%. وبذلك فإن السلسلة الزمنية متكاملة من الرتبة I(1).

ت	١						٢					
	١			٢			٣			٤		
	سبة	جة	سبة	جة	سبة	جة	سبة	جة	سبة	جة	سبة	جة
							-3.		-3.		-1.	
									-3.			
									-3.			

جدول (٢) اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام.

b تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط.

c تعني الانحدار بدون قاطع واتجاه عام.

***، **، * تعني معنوي عند مستوى 1%، 5%، ١٠% على التوالي.

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

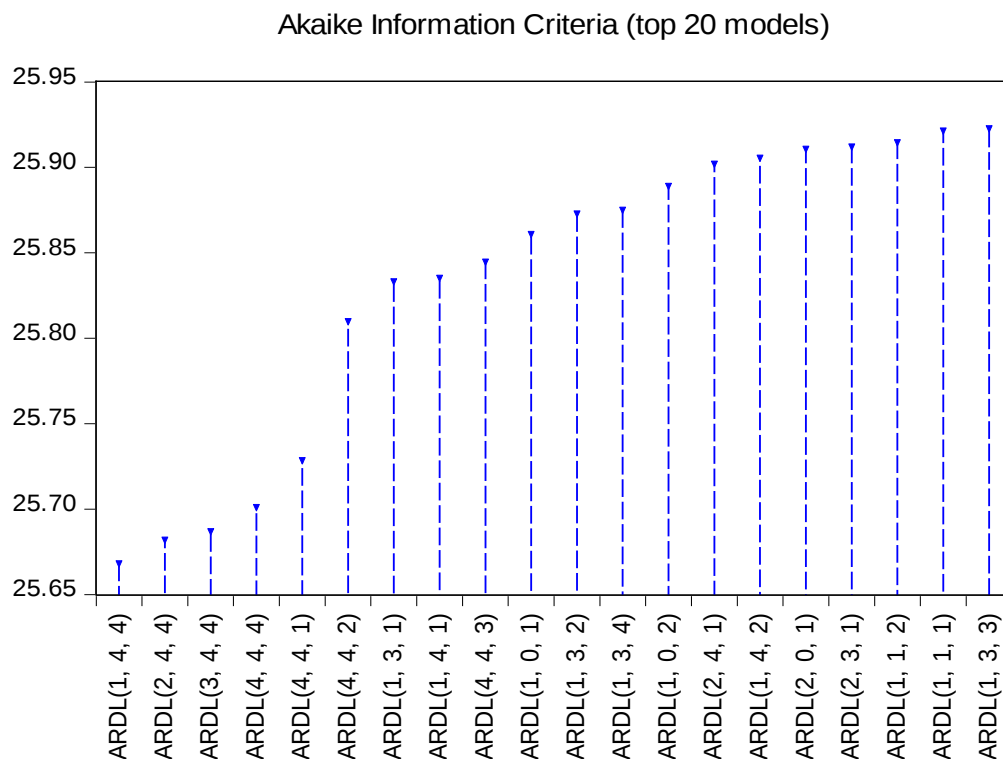
٢- تقدير دالة الناتج باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL

أستناداً الى نتائج نموذج ARDL لدالة الناتج، التي يوضحها الجدول (٣)، يتضح أن المتغيرات المستقلة تفسر ٩٩.٧% من التغير في المتغير التابع. وأن قيمة Adjusted R-squared=99.5. كما يتضح من الجدول وفق اختبار F، معنوية النموذج المقدر عند مستوى ١%.
 جدول (٣) نموذج ARDL لدالة الناتج

Variable	Coefficient	Standard Error	t-Statistic	Prob> t
Constant	52	93	24	
AR(1)	348	84	303	
AR(2)	22	61	58	
AR(3)	583	06	570	
AR(4)	64	70	95	
AR(5)	22	39	60	
AR(6)	61	09	76	
AR(7)	306	63	428	
AR(8)	00	08	69	
AR(9)	549	08	959	
AR(10)	98	89	47	
AR(11)	8.4	1.3	296	
Adjusted R-squared	99	Dependent variable	1.	
Adjusted R-squared	07	Dependent variable	61.	
Regression	07	Info criterion	11	
Squared resid	10	Akaike criterion	14	
Likelihood	174	Bayesian criterion	38	
Statistic	05	Ljung-Box stat	85	
Q-statistic	00			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

ومن الشكل البياني (٨)، استناداً الى معيار Akaike، يتضح أن فترات الأبطاء المثلى هي (1,4,4)، إذ أنها تعطي أقل قيمة.
 الشكل البياني (٨) فترات الابطاء المثلى



الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

٣- اختبار الحدود Bounds Test

إستناداً الى نتائج اختبار الحدود في الجدول (٤)، يتضح أن قيمة F المحتسبة ($F\text{-statistic}=8.937305$)، أكبر من قيمة F الجدولية العظمى عند مستوى معنوية ١% والبالغة (٥). وبذلك نستنتج بأن المعادلة متكاملة، أي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات؛ لذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم.

جدول (٤) اختبار الحدود Bounds Test

Bounds Test		Hypothesis: No levels relationship		
Statistic				
Asymptotic: n=1000				
Statistic	05			
Sample Size		Sample: n=35		

		Sample: n=30		

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

٤- الاختبارات التشخيصية

أ- اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test

من نتائج الجدول (٥)، يتضح أن قيمة الاحتمال لـ $F\text{-statistic}=0.9476$ ، وقيمة الاحتمال لـ $\chi^2\text{-Square}=0.8730$. وبما أن قيمتي الاحتمال أكبر من ٥%، فهذا يعني أنهما غير معنويتان. وبذلك نستدل بأن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين، وبذلك نقبل فرضية تجانس أو ثبات التباين.

عدم ثبات التباين

جدول (٥) اختبار

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Statistic	0.9476	(11,12)	
Asymptotic Significance	0.8730	Chi-Square(11)	
Explained SS	0.0000	Chi-Square(11)	

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

ب - اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

استناداً إلى الجدول (٦)، يتضح أن قيمة الاحتمال لـ $F\text{-statistic}= 0.1454$ ، أكبر من ٥%، وهذا يعني غير معنوية. وبذلك نستنتج بأن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي، أي نقبل فرضية عدم الارتباط.

الارتباط

جدول (٦) اختبار

h- Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Statistic	0.1454	(2,10)	
Asymptotic Significance	0.9045	Chi-Square(2)	

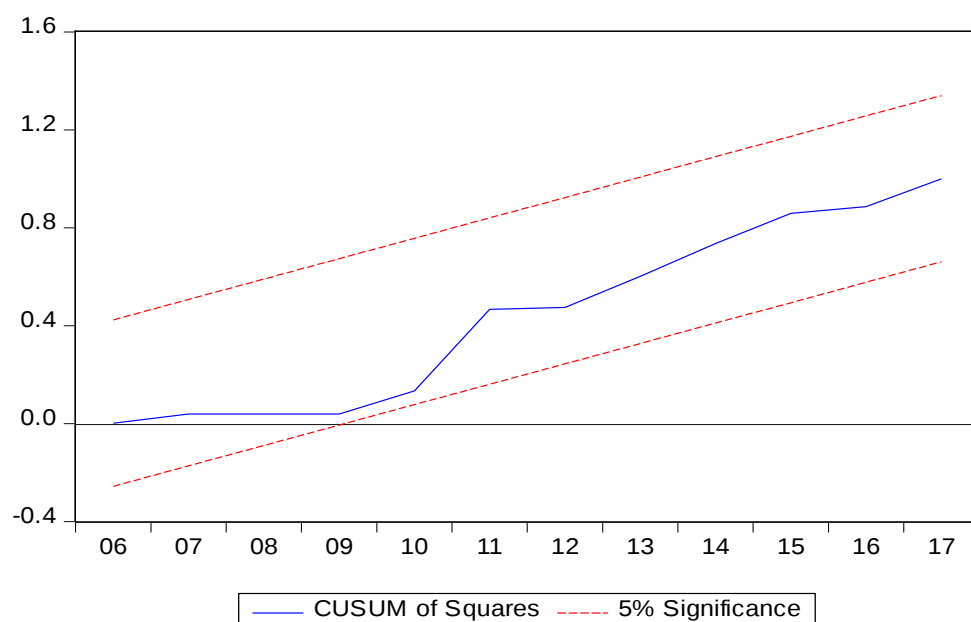
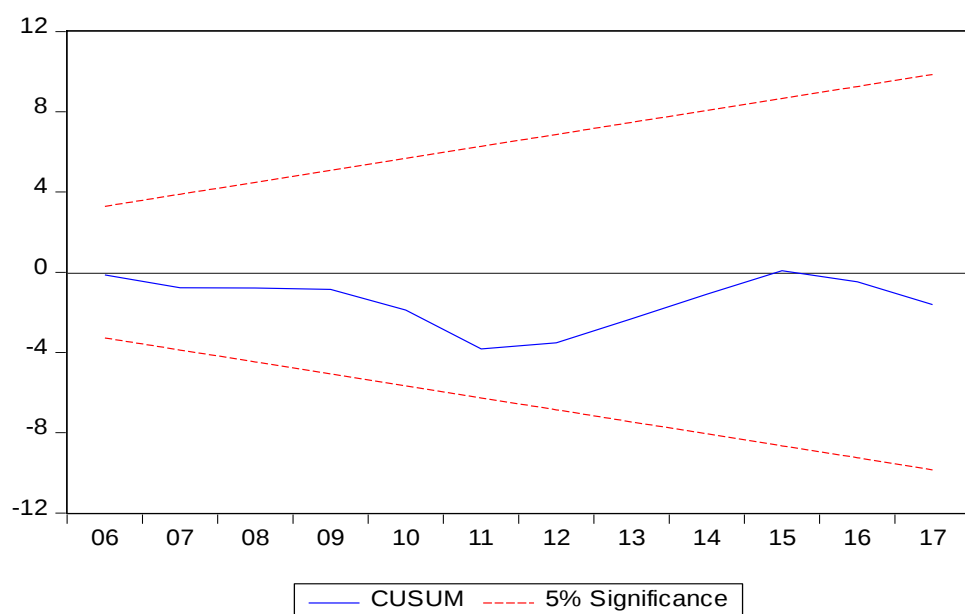
الباحث بالاعتماد

الجدول من إعداد

٥- اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج Stability Diagnostics

الشكل البياني (٩)، يوضح اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج المقدر، إذ وفق اختبار CUSUM TEST، يتضح أن مجموع تراكم البواقي يقع ضمن عمود القيم الحرجة. وهذا يعني استقرار المعلمات المقدرة عند مستوى معنوية ٥%. أما وفق اختبار CUSUM of Squares TEST، يتضح أن مجموع تراكم مربعات البواقي يقع ضمن عمود القيم الحرجة. وهذا يدل على استقرار المتغيرات الداخلة في النموذج عند مستوى معنوية ٥%.

الشكل البياني (٩) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج



الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

٦- تقدير معالم (الاجل القصير- معلمة تصحيح الخطأ - الاجل الطويل)

أ- تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

يتضح من الجدول (٧)، أن تغيرات النفقات الحكومية في السنة الحالية وسنتين سابقتين وثلاث سنوات سابقة، لها تأثير معنوي سالب عند مستوى ٥% في الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية. إذ أن زيادة النفقات الحكومية في السنة الحالية بمقدار وحدة واحدة، يؤدي الى تراجع الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (1.009)، في حين أن زيادة النفقات الحكومية في سنتين وثلاث سنوات سابقة بمقدار وحدة واحدة، يؤدي الى تراجع الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية بمقدار (0.71 و 0.63) وحدة نقدية على التوالي. وهذا يفسر أثر النفقات الحكومية في مزاحمة القطاع الخاص في الاجل القصير ومن ثم انخفاض الناتج.

كما يتضح، بأن تغيرات الضرائب في السنة السابقة وثلاث سنوات سابقة، لها تأثير معنوي سالب عند مستوى ٥% في الناتج المحلي الاجمالي للسنة الحالية، إذ أن زيادة الضرائب في السنة السابقة و ثلاث سنوات سابقة بمقدار وحدة واحدة، يؤدي الى تراجع الناتج في السنة الحالية بمقدار (0.768 و 0.867) وحدة نقدية على التوالي. وهذا يفسر التأثير السلبي للضرائب في الناتج، إذ أن زيادة الضرائب سيثبط الحافز على ممارسة النشاط الاقتصادي.

جدول (٧) معالم الاجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ

Regression				
Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Standard Error	t-Statistic	Prob> t
Constant	348	11	32.9	0.0000
L1))	97	47	2.05	0.045
L2))	386	94	4.11	0.0001
L3))	622	91	6.83	0.0000
L4))	61	25	2.43	0.019
L5))	549	50	10.98	0.0000
L6))	249	55	4.53	0.0001
L7))	798	68	11.77	0.0000
L8))	52	58	0.98	0.329
Adjusted R-squared	0.1	Dependent variable		0.3
Adjusted R-squared	0.69	Dependent variable		0.5
Adjusted R-squared	0.18	Info criterion		11
Adjusted R-squared	0.10	Akaike criterion		88

likelihood	174	h-Quinn criter.	32
-Watson stat	85		
ue incompatible with t-Bounds distribution.			
nds Test		ypothesis: No levels relationsh	
atistic			
stic	05		

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح أن معامل تصحيح الخطأ معنوي عند مستوى ١%، أي أن (0.208952) من الأخطاء في الأجل القصير تصحح للوصول إلى التوازن طويل الأجل، وهذا يعني أن سرعة التكيف بطيئة جداً.

ووفقاً إلى اختبار R-squared، يتضح أن المتغيرات المستقلة تفسر ٨١.٦% من التغير الحاصل في المتغير التابع.

ب - تقدير معالم الأجل الطويل

وفق الجدول (٨)، يتضح بأن زيادة النفقات الحكومية لها تأثير معنوي موجب في الأجل الطويل عند مستوى معنوية ١%، إذ أن زيادة النفقات الحكومية بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة الناتج في الأجل الطويل بمقدار (2.51)، وهذا يفسر دور النفقات الحكومية في توسيع الطاقات الانتاجية ومن ثم زيادة الناتج، خاصة النفقات الموجهة نحو المنافع العامة والتي يكون لها تأثير بعيد المدى، إذ أنها تعد مكملة لعمل القطاع الخاص. أما تغيرات الضرائب، ليس لها تأثير معنوي في الناتج على المدى الطويل، إذ يتلاشى أثرها مع مرور الوقت.

الجدول (٨) معالم الأجل الطويل

Equation				
Restricted Constant and No Trend				
le	ient	ror	tic	
	69	42	64	
	75	68	94	
	3.	4.5	63	
DP - (2.5189*GE + 0.4336*TR + 1686553.1179)				

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

أولاً:- الاستنتاجات

١. يساهم توجيه أدوات السياسة المالية (النفقات الحكومية والضرائب)، بالإضافة الى التنسيق مع السياسة النقدية، في تحقيق أهداف قصيرة وطويلة الاجل، وهذا يعتمد على مدى اقتراب او ابتعاد الاقتصاد من مستوى الناتج الطبيعي، إذ ستكون السياسة أكثر فعالية في تعزيز النمو الاقتصادي.
٢. يمكن للسياسة المالية تعويض أثر الصدمات التي تدفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بعيداً عن المستوى المحتمل، بهدف مساعدة الاقتصاد على التعافي من الركود، من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتقريب ناتج الاقتصاد إلى المستوى الطبيعي. وقد يزداد معدل التضخم عندما يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند مستوى أعلى من الطبيعي.
٣. استناداً الى التحليل الكينزي، فإن الانفاق الحكومي يزيد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار أكبر. بينما يمكن أن يكون المضاعف أقل من واحد، إذ أدى الإنفاق الحكومي الى المزامحة، وبذلك تكون قدرة الحكومة على زيادة الناتج المحلي الإجمالي محدودة.
٤. أن وجود التأخرات الزمنية المختلفة في استجابة الاقتصاد لسياسات الاستقرار، يمكن أن تجعل من الصعب السيطرة على الاقتصاد، ومن ثم يكون تأثير السياسة غير مؤكد. فمع حلول الوقت الذي يتم فيه تنفيذ السياسة قد يؤدي ذلك الى آثار عكسية في الاقتصاد.
٥. في المدى القصير، إذا كان الناتج عند المستوى الطبيعي، فإن التقييد المالي يؤدي إلى الركود. في حين وفق ديناميكيات المدى الطويل يكون الاثر متناقض، فعلى الرغم من أن التقييد قد يقلل الاستثمار على المدى القصير، إلا أنه يزيد الاستثمار على المدى الطويل بسبب انخفاض اسعار الفائدة.
٦. في المدى القصير، إذا كان الناتج عند المستوى الطبيعي، فإن التوسع المالي يؤدي إلى زيادة الاستثمار. أما وفق ديناميكيات المدى الطويل، فإن التوسع المالي يكون أقل جاذبية، إذ على الرغم من أنه قد يزيد الاستثمار على المدى القصير، إلا أنه يخفض الاستثمار على المدى الطويل بسبب ارتفاع اسعار الفائدة.
٧. وفق نظام سعر الصرف الثابت، إذا كان الناتج عند المستوى الطبيعي، فإن التوسع المالي يؤدي الى ارتفاع الاسعار. وهذا يؤثر سلباً في سوق السلع، لأنه يرفع سعر الصرف الحقيقي. كما يؤثر في عرض النقود الحقيقية، إذ أن ارتفاع الأسعار، يخفض العرض النقدي الحقيقي (في ظل ثبات العرض الاسمي). ومن ثم تراجع الاقتصاد إلى نقطة التوازن الأصلية، إذ يؤدي التوسع المالي إلى المزامحة.
٨. وفق نظام سعر الصرف المرن، إذا كان الناتج عند المستوى الطبيعي، فإن التوسع المالي يؤدي الى ارتفاع مستوى الاسعار، كما يكون سعر الفائدة المحلي اعلى من المستوى العالمي، ومن ثم ارتفاع سعر صرف العملة المحلية. وهذا ينعكس بشكل سلبي على سوق السلع، ومن ثم عودة الاقتصاد الى نقطة التوازن الاصلية.
٩. من خلال تحليل التطور الزمني لمتغيرات البحث، يتضح استقراراً نسبياً لمعدلات نمو الناتج لاغلب السنوات، الا انه واجه تراجعاً في سنوات معينة والتي كانت انعكاساً للالزامات الاقتصادية في حينها. كما سجل الانفاق الحكومي

معدلات نمو مرتفعة لبعض سنوات البحث، والتي تعكس زيادة الانفاق العسكري أو زيادة النفقات التحويلية في أوقات الازمة. وكان أثر الازمات المالية واضحاً على تراجع الإيرادات الضريبية خلال مدة البحث. كما يتضح الاستقرار النسبي لنسبة الانفاق الحكومي الى الناتج لأغلب سنوات البحث، وهذا يدل على استقرار دور الدولة في الاقتصاد، باستثناء بعض الحالات التي تتطلب سياسة التدخل من قبل الدولة لانقاذ الاقتصاد. كما يتضح استقرار نسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج لأغلب سنوات البحث، عدا حالة الأزمة المالية التي أدت الى تراجع هذه النسبة، بسبب تراجع النشاط الاقتصادي.

١٠. من أهم استنتاجات الجانب القياسي، ما يأتي:-

أ- وفق معالم الاجل القصير، يتضح أن تغيرات النفقات الحكومية ذات تأثير معنوي سالب، إذ أن زيادة النفقات الحكومية في الاجل القصير يمكن أن تسبب تزام في عمل القطاع الخاص، ومن ثم تخفيض الناتج المحلي الاجمالي.

ب- يتضح بأن التغيرات الضريبية لها تأثير معنوي سالب في الاجل القصير، إذ أن زيادة الضرائب ستثبط الحافز الاقتصادي لدى الافراد، ومن ثم التأثير السلبي في الناتج.

ت- استناداً الى معالم الاجل الطويل، يتضح بأن النفقات الحكومية لها تأثير معنوي موجب في الاجل الطويل، إذ أن زيادة النفقات الحكومية وخاصة الاستثمارية الموجهة نحو مشاريع المنافع العامة، سينعكس تأثيرها في زيادة الناتج على المدى الطويل، ذلك أن هذه المشاريع قد تكون عاملاً محفزاً لنشاط القطاع الخاص.

ثانياً: التوصيات

١- ضرورة العمل على توجيه ادوات السياسة المالية وفق خطة مدروسة بما يتفق مع الاهداف قصيرة وطويلة الاجل، مع مراعاة التنسيق مع ادوات السياسة النقدية وخاصة سعر الصرف، في ضوء مستوى الناتج الطبيعي للاقتصاد. فإذا كانت اهداف السياسة المالية قصيرة الاجل تتركز في معالجة أثر الدورات الاقتصادية، فإن الأهداف طويلة الاجل يجب أن تتركز في توسيع الطاقة الانتاجية للاقتصاد.

٢- العمل على تحقيق التكامل بين عمل القطاع الحكومي والقطاع الخاص، من أجل الحد من أثر المزامنة الناجم عن التوسع المالي الحكومي، إذ يجب أن يتركز عمل القطاع الحكومي في إنشاء مشاريع المنافع العامة ذات الدور الايجابي في نشاط القطاع الخاص، فضلاً عن قيام القطاع الحكومي بشراء السلع والخدمات التي يقدمها القطاع الخاص، وهذا ينعكس أثره بشكل ايجابي في التشغيل ونمو الناتج.

٣- تقليص الفجوات الزمنية من الادراك لغاية تنفيذ إجراءات السياسة المالية، ذلك من خلال تشكيل هيئة مالية مستقلة لمتابعة حالة الاقتصاد، وتمتلك صلاحيات اجراء التغيرات المالية المناسبة وفق الوضع الاقتصادي، على غرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي، إذ ستكون إجراءات السياسة المالية أكثر فعالية في معالجة الازمات، ومن ثم تعزيز النمو الاقتصادي.

المصادر

أولاً: - المصادر العربية

أ - الكتب

١. محمد حسين باقر و علي خضير ميرزا، الأساليب الإحصائية لقياس التضخم ودراسة اثاره وسبل معالجته ، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، مطبعة واوفسيت المشرق، بغداد ، ١٩٨٤ .

ب - التقارير والنشرات

١- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الاحصاءات الدولية وملفات البيانات، نشرات احصائية لسنوات مختلفة.

ثانياً: - المصادر الأجنبية

A- Books

1. Dominick Salvatore: International Economics, Eleventh Edition, Library of Congress Cataloging, the United States, 2013.
2. Errol D'souza: Macroeconomics, Dorling Kindersley (India) Pvt. Ltd, 2008.
3. John B. Taylor and Akila Weerapana: Macroeconomics, Financial Crisis Updated Edition, South-Western, Cengage Learning, 2010.
4. Karl E. Case and Others: Principles of Macroeconomics, Tenth Edition, Pearson Education, Inc, the United States of America, 2012.
5. Manfred Gartner: Macroeconomics, Third Edition, Pearson Education Limited Edinburgh Gate, England, 2009.
6. Michael Parkin and Robin Bade: Macroeconomics: Canada in the Global Environment, Ninth Edition, Pearson Canada Inc., the United States of America, 2016.
7. Olivier Blanchard and Others: Macroeconomics A European Perspective, First Published, Pearson Education Limited, the United Kingdom London, 2010.
8. Olivier Blanchard: Macroeconomics, Fifth Edition, Pearson Education, Inc. New Jersey, the United States of America, 2009.
9. Olivier Blanchard: Macroeconomics, Global Edition ,Seventh Edition, Pearson Education Limited, the United States, 2017.

R. Glenn Hubbard and Anthony Patrick O' Brien: Macroeconomics, Third Edition, Global Edition, Pearson Education, Inc. The United States of America, 2010.

10. R. Glenn Hubbard and Anthony Patrick O'brien: Economics, Fifth Edition, Pearson Education, Inc, the United States of America, 2015.
11. R. Glenn Hubbard and Anthony Patrick O'brien: Macroeconomics, Fifth Edition, Pearson Education, Inc, the United States of America, 2015.
12. Richard T. Froyen: *Macroeconomics* Theories and Policies, Ninth Edition, Pearson Education, Inc., United States of America, 2009.
13. Robert j. Gordon and Stanley G. Harris: Macroeconomics, Eleventh Edition, Pearson Education, Inc, United States of America, 2009.
14. Stephen D. Williamson: Macroeconomics, Fourth Edition, Pearson Education, the United States of America, 2011.